الأمم المتحدة

A/AC.109/2017/SR.4

الجمعية العامة

Distr.: General
14 August 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ الإعلان بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة)

محضر موجز (جزئي)* للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٢حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد راميريز كارينيو ..... (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

لاحقاً: السيدة رودريغيس أباسكال (نائبة الرئيس) ..... (كوبا)

لاحقاً: السيد راميريز كارينيو (الرئيس) ..... (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

مسألة جبل طارق

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتّع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة توكيلاو

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتّع بالحكم الذاتي

مسألة الصحراء الغربية

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتّع بالحكم الذاتي

لم يجر إعداد محضر موجز للجزء الأخير من الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org). والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-09685 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٥.

مسألة جبل طارق (A/AC.109/2017/8)

١ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة أن وفد إسبانيا أشار إلى رغبته في المشاركة في نظر اللجنة في البند. ووجَّه الاهتمام إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مسألة جبل طارق (A/AC.109/2017/8).

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتّع بالحكم الذاتي

٢ - بناءً على دعوة الرئيس، اتّخذ السيد بيكاردو (الوزير الأول، في جبل طارق) مكانه إلى طاولة اللجنة.

٣ - **السيد بيكاردو** (رئيس وزراء جبل طارق): قال إن موقف الرئيس المعارض لإرسال بعثة زائرة إلى جبل طارق يتحدى المنطق، ورفضته الجمعية العامة، وغير مقبول لدى حكومة وشعب جبل طارق. وأكد أن حقهم في تقرير المصير لا يفسده مبدأ لا وجود له يقضي بأن المنازعات على السيادة تعطل تطبيق الحقوق غير القابلة للتصرف، على الرغم من محاولات الرئيس الرامية إلى ترسيخه، وينبغي ألا يحدد هذه التمييز أي الأقاليم تزورها اللجنة. وأوضح أن رفع جبل طارق من قائمة البعثات الزائرة من شأنه الاستهزاء بعمل اللجنة، غير أن سنوات الجمود والفشل لن تفت من عضد جبل طارق.

٤ - وأشار إلى أنه منذ آخر مرة تحدث فيها إلى اللجنة، صوتت المملكة المتحدة لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي (''وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي'')، وعلى الرغم من أن سكان جبل طارق قد صوتوا بأغلبية ساحقة للبقاء، فإنهم سيغادرون مع المملكة المتحدة. وقد مرت قرابة الخمسين عاماً منذ إجراء الاستفتاء الأول الذي صوت فيه أكثر من ٩٩ في المائة من سكان جبل طارق لصالح بقائهم بريطانيين. وقد اضطروا على مدار تلك العقود الخمسة الأخيرة إلى دفع ثمن اختيارهم غالياً. وكان من المفترض أن يتزامن الاستفتاء مع إنهاء إدراج ''مسألة جبل طارق'' في جدول أعمال اللجنة، إلا أن اللجنة لم ترفعه بعد من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي عام ٢٠٠٦، مارس شعب جبل طارق حقه في تقرير المصير واختار الدستور الحالي بوصفه الخيار الرابع المناسب المتاح بموجب قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ليصل بذلك إلى الحد الأقصى من مستويات الحكم الذاتي دون الاستقلال.

٥ - وفي عام ٢٠٠٢، رفض شعب جبل طارق مرة أخرى السيادة المشتركة في استفتاء ثان. وبغض النظر عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سيؤدي أي استفتاء آخر بشأن سيادة إسبانية مشتركة أو كاملة على جبل طارق إلى النتائج نفسها، إذ أن جبل طارق لا يزال ثابتاً على موقفه الرافض لأي جانب من جوانب السيادة أو الولاية أو السيطرة الإسبانية. وفي حين يرحب جبل طارق بالنغمة الأكثر توافقية التي استخدمتها الحكومة الإسبانية، فإنه يرفض استمرار الإصرار على السيادة المشتركة. ويجب على الأنظمة الديمقراطية أن تقبل بنتائج الاختيارات الحرة والنزيهة التي تتم من خلال صناديق الاقتراع. ومع ذلك، فإن جبل طارق لم يرفض فكرة التعاون مع إسبانيا. ففي كل يوم، يعبر ١٢ ٠٠٠ عامل الحدود من إسبانيا، ويسهم جبل طارق بنسبة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة الإسبانية المجاورة.

٦ - ولا يزال كل من جبل طارق والمملكة المتحدة ملتزمين التزاماً قوياً بالمنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق، وقد حُثت إسبانيا على المشاركة مع جبل طارق والمملكة المتحدة في حوار يحظى بقبول متبادل لحل المسائل التي ستنشأ عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وسيدخل جبل طارق في حوار مع إسبانيا من أجل التوصل إلى أرضية وحلول مشتركة دون المساس بمبادئه. وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سيظل جبل طارق مركزا دولياً للأعمال على درجة عالية من النجاح ولن يتراجع عن تصميمه على تقرير سيادته الخاصة. ويجب على اللجنة أن تتوقف عن خذلان شعب جبل طارق، وينبغي أن توفد بعثة زائرة. وأردف قائلا إن من يعارضون هذه الزيارة إنما يحاولون منع اللجنة من رؤية الحقيقة الذي ستجبرهم على دعم طلب جبل طارق رفعه من القائمة.

٧ - *انسحب السيد بيكاردو.*

٨ - **السيدة بيدروس كاريتيرو** (المراقبة عن إسبانيا): قالت إن المملكة المتحدة في عام ١٧٠٤ احتلت جبل طارق، وطردت السكان الأصليين. وأعادت السكان إلى الإقليم على نحو مصطنع ثم وسعت نطاق قبضتها عن طريق الاستيلاء بطريق غير قانوني على أراضٍ ومياه لم يُتنازل عنها في عام ١٧١٣ بموجب معاهدة أوتريخت. وأضافت قائلة إن الأمم المتحدة أقرت مراراً بأن الحالة الاستعمارية في جبل طارق تقوّض السلامة الإقليمية لإسبانيا. ويجب أن يتضمن الحل النهائي إعادة الأراضي المتنازل عنها بموجب تلك المعاهدة، ثم احتلتها المملكة المتحدة احتلالاً غير قانوني.

٩ - وتابعت كلامها قائلة إن مسألة جبل طارق تندرج في إطار مسائل إنهاء الاستعمار، وليست نزاعاً إقليمياً أو حدودياً. وقد ظلت الجمعية العامة على مدار ٥٠ عاماً تدعو الدولة القائمة بالإدارة وإسبانيا إلى الدخول في مفاوضات ثنائية من أجل التوصل إلى حل نهائي، وفقاً لعملية بروكسل، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والاستنتاجات التي خلصت إليها الاجتماعات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فقد ندد قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د-٢٢) بالاستفتاء الذي أجرته الدولة القائمة بالإدارة في عام ١٩٦٧.

١٠ - وعاماً بعد عام، وجهت إسبانيا الدعوة إلى المملكة المتحدة للمشاركة في مفاوضات لإنهاء الوضع الاستعماري، مع مراعاة مصالح سكان الإقليم. وظلت منفتحة على الحوار وعلى السيادة المشتركة على جبل طارق، ريثما يتم التوصل إلى حل نهائي وفقاً لقرارات الجمعية العامة. ويعد استمرار الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة وللعمال الإسبان في جبل طارق ومنطقة كامبو جبل طارق من الأمور الجوهرية. وأضافت قائلة إن إسبانيا من ثم اقترحت إطاراً جديداً للتعاون الإقليمي يضم إسبانيا والمملكة المتحدة وكلاً من جبل طارق والسلطات الإسبانية المحلية.

١١ - واسترسلت قائلة إن الحل الوحيد لمسألة جبل طارق هو إنهاء الاستعمار عن طريق التفاوض بين إسبانيا والمملكة المتحدة بموجب الشروط التي تحددها الأمم المتحدة. وتولي إسبانيا أهمية كبيرة لأعمال اللجنة وضرورة احترام إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وسوف يتم حل المسألة عن طريق الوسائل القانونية والحوار وليس من خلال الاتهامات الموجهة إلى اللجنة، على نحو ما سمعنا من ممثل جبل طارق خلال الاجتماع الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي. وأردفت قائلة إن إسبانيا على ثقة من أن اللجنة لن ترفع من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أي إقليم من الأقاليم التي لم ينته استعمارها وفقا لمعاييرها الخاصة، وأن الخطوات الضرورية ستتخذ بموجب توجيهاتها لإنهاء استعمار جبل طارق.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

١٢ - *بناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد بوتيغييغ (مجموعة تقرير المصير لجبل طارق) مكانه إلى طاولة مقدمي الالتماسات.*

١٣ - **السيد بوتيغيغ** (مجموعة تقرير المصير لجبل طارق): قال إن البيانات التي أدلى بها الوفد الإسباني متخفيا وراء ستار الصداقة تناقض الإجراءات الإسبانية في جبل طارق. وللأسف، لا يمكن للجنة أن تشهد على ذلك لأنها كانت على الدوام مقصرة في أداء واجبها بإيفاد بعثة زائرة تشهد شهادة واقعية على الصفوف الممتدة بلا داعٍ على الحدود، والتوغلات غير القانونية المتكررة من جانب القطع البحرية الإسبانية داخل المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني. وسترى أيضاً أن جبل طارق ليس ملاذاً للأنشطة غير القانونية، على عكس الاتهامات الكيدية التي توجهها إسبانيا.

١٤ - وأضاف قائلا إنه يتفق مع حكومة إسبانيا في أن جبل طارق، بوصفه مستعمرة داخل أوروبا، يمثل مفارقة تاريخية، إلا أنه يتساءل من ثمَّ عن الأسباب التي تدفع إسبانيا إلى معارضة طلبات إنهاء الاستعمار المتكررة المقدمة إلى اللجنة. وأردف قائلاً إن موقفها قائم على النفاق والخبث ، فهي لا ترغب حقاً في أن ترى جبل طارق دونما استعمار. بل كل ما ترغب فيه هو بسط سيادتها على جبل طارق بما يخالف الرغبات التي عبر عنها الشعب تعبيراً ديمقراطيا، لتسحق بذلك الحق في تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وأكد أن الاقتراح الإسباني بفرض سيادة مشتركة لن يؤدي سوى إلى إدامة الوضع الاستعماري لجبل طارق، إذ أن تقاسم السيادة على أمة أو نقلها بين أطراف ثالثة ليس من خيارات إنهاء الاستعمار التي تعترف بها الأمم المتحدة.

١٥ - ومضى قائلا إن على اللجنة ألا تسمح لنفسها بأن تنخدع بما يقوله الوفد الإسباني. ويجب أن تفعل ما هو أكثر من مجرد إصدار نفس القرار العديم الجدوى الذي لم يؤد إلى تحقيق أي تقدم في المسألة. فأي محاولة لحل المسألة دون احترام رغبات شعب جبل طارق سيكون مآلها الفشل. ويجب على اللجنة أن تتخذ إجراءات صارمة وحاسمة، وينبغي لها أن تخطر جبل طارق بالإجراءات اللازمة التي يتعين اتخاذها من أجل استيفاء المعايير اللازمة لتحقيق إنهاء الاستعمار. ويجب على اللجنة أن تكفل ألا يُحرم أي من أبناء جبل طارق من حقه الأساسي في تقرير المصير. وأوضح أن مجموعة تقرير المصير لجبل طارق ليست ذات توجه انفصالي ولا تسعى إلى النزاع. وقال إن المجموعة ترحب بفرصة العيش في وئام مع إسبانيا، ولكنها ستواصل الكفاح من أجل حق شعب جبل طارق في أن يظلوا بريطانيين وفي أن يختاروا هويتهم الخاصة.

١٦ - *انسحب السيد بوتيغييغ.*

١٧ - **السيد أرسيا بيباس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه ينبغي للأطراف أن تواصل المناقشات من أجل التوصل إلى حل

نهائي للنزاع على جبل طارق، وفقاً للقانون الدولي، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وميثاق الأمم المتحدة.

١٨ - **الرئيس:** قال إن اللجنة تود أن يحضر وفد المملكة المتحدة الاجتماع بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في جبل طارق.

مسألة توكيلاو (A/AC.109/2017/14)

١٩ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مسألة توكيلاو (A/AC.109/2017/14).

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتّع بالحكم الذاتي

٢٠ - **الرئيس:** قال إنه وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، ستوجه الدعوة إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي للتحدث أمام اللجنة، وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٢١ - **السيد بيريس** (أولو - أو - توكيلاو)، الرئيس الفخري للإقليم: قال إن شعب توكيلاو لا يزال مصمما على تطوير وطنه. وكان الإقليم يمارس الحكم الذاتي منذ بعض الوقت، ويكمن التحدي الأكبر في المواءمة بين أساليب الحوكمة في القرى الثلاث المختلفة، ولكن هناك تحديات أخرى تشمل نقص المهارات في القوى العاملة، وبعد المسافة عن أسواق التوريد ونقل البضائع والأفراد. ويجب دعم توكيلاو في إنشاء هيكل الحوكمة الخاص بها لأنه من شأن الحكم الذاتي، إذا نفذ بشكل صحيح، أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تقرير المصير. ومن أجل بناء الثقة في نموذج الحكم الذاتي، فإن مجالس التاوبوليغا (المجالس القروية)، ومجلس الفونو العام والمجلس الدائم للحكم يجب أن تمثل الأفراد العاديين العاملين في الصيد والحياكة. وقال إن الوصول إلى تحديث توكيلاو، الذي يتعزز من خلال تقديم الخدمات بقوة من أجل رفع جودة الحياة، هو أمر يتطلب التكيف مع تغير الزمن مع التمسك بالمبادئ التي تميز ''أسلوب توكيلاو''.

٢٢ - وتابع كلامه قائلا إن الأمم المتحدة اضطلعت بدور قيادي في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لأثر تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر على حياة سكان توكيلاو. فحقيقة تغيّر المناخ ظاهرة للعيان في التغيرات التي تشهدها البيئة الساحلية وتصاعد درجات الحرارة وتحمّض مياه البحيرات، وهو ما يضر بالأمن الغذائي. وللأسف فإن توكيلاو، بسبب وضعها السياسي، ليست مؤهلة للحصول على الكثير من موارد الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، من قبيل الصندوق الأخضر للمناخ. وينبغي أن يقوم تقديم المساعدة من أجل التصدي لتغير المناخ على أساس واقع المنطقة، لأن تغير المناخ لا يعترف بالحدود السياسية.

٢٣ - ومضى قائلا إن مثوله أمام اللجنة كان بدافع الرغبة في العودة إلى توكيلاو برؤية مجددة للمستقبل، ولا سيما بالنظر إلى الأهمية التي توليها اللجنة لمسائل من قبيل مدى صلة تغير المناخ بعملية إنهاء الاستعمار، والتعامل مع كل إقليم على أساس كل حالة على حدة. وينبغي إيلاء اعتبار خاص إلى الأقاليم عند الدخول في شراكات مجدية مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تغير المناخ في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار إلى أن العالم يمر بمنعطف حرج، وتوكيلاو لا يسعها أن يكون مركزها السياسي من الأمور التي تحد من قدرتها على إسماع صوتها بشأن هذه القضايا. وأعرب عن اعتقاده بأن عملية إنهاء الاستعمار والمسائل الإنمائية لا يسيران بالتوازي مع بعضهما البعض؛ لكنهما يمثلان أمرا واحدا، ويعتبران نفس الشيء بالنسبة لتوكيلاو.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتطورات الرئيسية منذ عام ٢٠١٦، فإن أعمال التشييد جارية لإقامة مدرسة جديدة ومستشفى، وستبدأ أعمال الإصلاح في ممرات الشعاب وموانئ الصيد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتعمل حكومة نيوزيلندا مع توكيلاو على تحسين نوعية التدريس في المدارس والحد من المخاطر في قطاع مصائد الأسماك لديها، وضمان المشاركة النشطة في البرامج المتعلقة بتغير المناخ. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، عقدت توكيلاو مؤتمر قمة بشأن الأمراض غير المعدية، وأعادت مجالس التاوبوليغا الثلاثة تأكيد التزامها بإعطاء الأولوية لوسائل النقل. وأُطلقت شبكة للهواتف المحمولة، وعملت حكومة نيوزيلندا مع توكيلاو بشأن إمكانية مد كابل بحري من أجل تحسين الربط. وتواصل توكيلاو التطلع إلى شركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة لدعم أهدافها المتعلقة بالبنية التحتية، وهي تعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتأكد من أن الأطر الإنمائية المستقبلية من قبيل أهداف التنمية المستدامة تستجيب للأولويات والغايات والمؤشرات المحلية.

٢٥ - وتشكل المنطقة الاقتصادية الخالصة مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة لتوكيلاو. وفي حين أن إيرادات الصيد قد ازدادت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تعزيز الميزانية، فإن ذلك لم يمثل دخلا مضمونا بالنظر إلى التغيرات في الظروف المناخية والمحيطية، وكثرة ارتحال الأنواع المستهدفة، وتزايد تطور أنماط الصيد. وفي إطار التخطيط، تسعى توكيلاو إلى تعظيم الفرص المتاحة من

الموارد البحرية، ولكنها تسعى أيضا لتجنب الإفراط في الاعتماد على الإيرادات المتوقعة.

٢٦ - وفي حين أن تقرير المصير ليس أولوية فورية، فإن العمل اللازم لبناء بنية أساسية قوية وإقامة هياكل ونظم وإجراءات ملموسة داخل المؤسسات القروية والوطنية دعما للحوكمة الرشيدة هو عنصر محوري في تطوير القدرة على التكيف والاعتماد على الذات. وقد قطعت توكيلاو شوطا طويلا في هذا المجال، ولم يكن هذا التقدم ممكنا لولا الدعم السخي الذي قدّمته حكومة نيوزيلندا. وأعرب عن امتنان توكيلاو الشديد للمساعدة التي ما زالت تتلقاها وهي تسعى إلى تلبية تطلعات شعبها، من أجل مستقبل أقوى وأكثر ازدهارا وموثوقية. وهي ممتنة أيضا للاهتمام الذي أبدته اللجنة والأمم المتحدة ككل تجاه رفاه سكان توكيلاو.

٢٧ - **السيد مالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن سكان توكيلاو الذين يعيشون في نيوزيلندا يبلغ عددهم ما يقرب من خمسة أضعاف سكان توكيلاو الذين يعيشون في توكيلاو نفسها، الأمر الذي يشكل دليلا على الصعوبات الاقتصادية للعيش في توكيلاو. ولذلك، فإن وفد بلده يتساءل عن الكيفية التي أثرت بها التحديات التي تواجه توكيلاو على خيارات تقرير المصير المتاحة للشعب.

٢٨ - **السيد كوروما** (سيراليون): قال إن وفد بلده يؤيد العلاقة الصحية بين شعب توكيلاو وحكومة نيوزيلندا، وينبغي للدول الأخرى القائمة بالإدارة أن تحذو حذو هذا النموذج. وقد فعلت حكومة نيوزيلندا الكثير ولكن ينبغي لها أن تكفل لتوكيلاو إمكانية التصدي للتحديات الناشئة عن تغير المناخ بالنظر إلى أن وضعها السياسي يمنعها من الوصول إلى موارد الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ.

٢٩ - **السيد نيكلسون** (المعتمد النيوزيلندي في توكيلاو): قال إن توكيلاو تواجه تحديات مستمرة بسبب قلة عدد سكانها وموقعها بوصفها أحد أكثر البلدان من حيث العزلة الجغرافية في العالم. ومع ذلك، ما فتئت توكيلاو تمضي في طريق يصون ثقافتها ولغتها وتقاليدها الفريدة، وقد التمست المساعدة من أجل المحافظة على بيئتها والتكيف مع آثار تغير المناخ.

٣٠ - ولم تحقق الاستفتاءات التي جرت في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ الأغلبية اللازمة للاستقلال على النحو المحدد من قبل توكيلاو، الأمر الذي أدى إلى توقف لفترة طويلة في عملية إنهاء الاستعمار. إلا أن استفتاء عام ٢٠٠٧ قد انخفض قليلا عن أغلبية الثلثين، الأمر الذي يعكس رغبة كبيرة لشعب توكيلاو في تحقيق قدر أكبر من الحكم الذاتي. ولا تزال نيوزيلندا تركز، بإيعاز من توكيلاو، على تحسين نوعية الحياة في الجزر المرجانية الثلاث، وقدمت الدعم إلى توكيلاو في نهجها المتأني والحازم والتطلعي من أجل تحقيق الحكم الذاتي.

٣١ - وتابع كلامه قائلا إن توكيلاو تطورت سياسيا؛ والثقة في مجلس الفونو العام آخذة في النمو مع عمل المجلس على تعزيز إدارة الشؤون العامة وتحسين التخطيط الوطني. وعلى الورق، فإن المعتمد النيوزيلندي في توكيلاو ووزير خارجية نيوزيلندا لديهما مسؤوليات وسلطات كبيرة في توكيلاو، ولكن، من حيث الممارسة العملية، فإن قادة توكيلاو بطبيعة الحال يرغبون في اتخاذ القرارات لشعبهم. ونتيجة لذلك، فإن الحوار بين نيوزيلندا وتوكيلاو بحاجة إلى أن يجرى بشكل مفتوح وفي الوقت المناسب من أجل تحقيق التحول من الواقع الدستوري إلى ممارسة الحكم الذاتي. وليس بيد نيوزيلندا أن تحدد وتيرة عملية إنهاء الاستعمار، ولكن عليها بالأحرى أن تدعم توكيلاو في جهودها للتوصل إلى نتيجة للحكم الذاتي المتواصل، بما يمكنها من تحقيق من الحكم الذاتي وفقا للتفضيلات الخاصة بها.

٣٢ - واسترسل قائلا إن نيوزيلندا ملتزمة بعلاقتها الدستورية مع حكومة وشعب توكيلاو ولا تزال تركز على ضمان أن يتلقى جميع سكان توكيلاو الخدمات الأساسية الملائمة، مع القيام أيضا بدعم بناء قدرات الحكم والثقة لدى سكان توكيلاو. وتتطلب هذه الجهود حوارا جاريا، ومستوى كبيرا من دعم الميزانية العامة والاستجابات الفعالة لطلبات المساعدة. وقد أسهمت نيوزيلندا بمبلغ ١٢ مليون دولار في الميزانية العامة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل تقديم الخدمات العامة الأساسية، ومن المتوقع أن تسهم بمبلغ إضافي قدره ٥ ملايين دولار لدعم التحسينات في مجالات النقل، والتعليم، وإدارة مصائد الأسماك، والحوكمة، والأمن البيولوجي، والقدرة على مواجهة الكوارث.

٣٣ - ومن بين العديد من مسارات العمل الجارية حاليا وضع نظام لإدارة السلامة الدولية للعبارة ''متاليكي''،وهي عبَّارة شيدت لتوكيلاو خصيصا وبدأت الخدمة في آذار/مارس ٢٠١٦. وقد التزمت حكومة نيوزيلندا أيضا بتقديم هدية تتمثل في سفينة سريعة تبحر فيما بين الجزر المرجانية للقيام بمهام البحث والإنقاذ، وعمليات الإجلاء الطبي، والنقل العام بين الجزر المرجانية، وتعمل

الحكومة على نحو وثيق مع توكيلاو على إعادة تأهيل ممرات الشعاب وموانئ الصيد. وفي مجال مصائد الأسماك، زادت الإيرادات من رسوم الترخيص بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة في توكيلاو، التي أصبحت أكبر مورد للدخل لديها. وتقدم نيوزيلندا المساعدة بشأن مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تحسين إدارة مصائد الأسماك وإنشاء وكالة جديدة لإدارة مصائد الأسماك في توكيلاو. وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، عملت نيوزيلندا مع حكومة توكيلاو من أجل تحسين الربط بشبكة الإنترنت عن طريق كابل بحري وما يتصل بذلك من هياكل أساسية على الشاطئ.

٣٤ - وقدمت حكومة نيوزيلندا الدعم للجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والحد من الإصابة بالأمراض غير المعدية وتأثيرها. وشاركت توكيلاو في شراكة نيوزيلندا للمحيط الهادئ بشأن تحمض المحيطات، وهي مبادرة مدتها أربع سنوات بتمويل من نيوزيلندا ويديرها برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ. وتعمل نيوزيلندا أيضا مع توكيلاو للحد من مخاطر الفيضانات الساحلية. ولا تزال نيوزيلندا تقدر ارتباطها الوثيق بتوكيلاو، وهي عاقدة العزم على دعم المجتمعات المحلية النائية من مواطني نيوزيلندا، وترحب باهتمام اللجنة الجاري بتوكيلاو.

٣٥ - **السيد أرسيا بيباس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفده يرحب باستعداد نيوزيلندا للتعاون مع توكيلاو لتلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين نوعية الحياة، وإتاحة مزيد من الفرص لسكانها. وينبغي أن تواصل نيوزيلندا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، العمل مع توكيلاو على إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها الإقليم، بما في ذلك تغير المناخ، والحماية البيئية والمحيطية، والتخطيط للتنمية المستدامة. كما ينبغي أن توفر المساعدة اللازمة من أجل تعجيل التقدم المحرز في مجال إنهاء الاستعمار.

عُلقت الجلسة الساعة ١٦:٢٠ واستؤنفت الساعة ١٦:٢٥

مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2017/17)

٣٦ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2017/17).

٣٧ - **السيد ريفيرو روساريو** (كوبا): قال إن وفد بلده يؤيد حق الصحراء الغربية في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي ذات الصلة. ولفت الانتباه إلى البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في آذار/مارس ٢٠١٧ بشأن الحالة في الصحراء الغربية، الذي دعا إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي وبذل جهود متجددة من أجل التوصل إلى حل حاسم وفي الوقت المناسب. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تنفذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

٣٨ - ومنذ عام ١٩٧٦، قدمت كوبا دعمها المتواصل للشعب الصحراوي. وعملت الكتائب الطبية الكوبية في مخيمات اللاجئين في شمال أفريقيا، وتخرج أكثر من ٢ ٥٠٠ طالب من الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من جامعات كوبا. ووقفت كوبا وقفة تضامن مع الشعب الصحراوي في كفاحه من أجل ممارسة حقوقه المشروعة، وستواصل دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية.

٣٩ - **السيد أرسيا بيباس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن شعب الصحراء الغربية له الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وأعرب عن تأييد وفد بلده للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم للنزاع وفقا لميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ولقد اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن أكثر من ٤٠ قرارا طالبا فيها بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير، وأنه يجب على الطرفين أن يتيحا إجراء هذا الاستفتاء.

٤٠ - وأضاف قائلا إنه لا سبيل إلى استمرار الوضع الراهن المتعلق بمسألة الصحراء الغربية فهو يؤثر على السلام والأمن الدوليين ويضاعف من تعقيد الحالة الجغرافية السياسية في منطقة المغرب العربي. وينبغي للجنة أن تعزز جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة العمل للعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، وأن توفد بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء تدهور الحالة الإنسانية للشعب الصحراوي، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة للنازحين الصحراويين. ويجب أن يتوقف تخصيص الامتيازات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصحراء الغربية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تكف عن أي نشاط اقتصادي في الإقليم يضر بمصالح سكانه، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤١ - وأضاف قائلا إن أحد أطراف النزاع أعاق لوقت طويل الجهود المبذولة لإجراء استفتاء للشعب الصحراوي. وقال إن وفد بلده يدعو إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين كل من جبهة

البوليساريو، الممثل المعترف به لشعب الصحراء الغربية، وحكومة المغرب، الذي طلب منه إنهاء احتلاله للإقليم. وينبغي للجنة أن تذكر الطرفين بمسؤوليتهما المتمثلة في العمل بشكل حاسم للتوصل إلى حل عادل، والسماح للشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير المصير.

٤٢ - **السيد بواه – كامون** (كوت ديفوار): قال إن الحالات في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد نشأت نتيجة كل من العوامل الداخلية والبيئة الدولية المعقدة، ولذلك ينبغي التعامل معها على أساس كل حالة على حدة. ففي حالة الصحراء الغربية، يحتاج الطرفان إلى إظهار الإرادة السياسية والعمل في مناخ مؤات للحوار. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتعاون الدول المجاورة تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة، وأن تقدم المساعدة الملائمة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتمكن الطرفان من العمل معا بروح من التوفيق من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين. وفي هذا السياق، رحب بالجهود التي يبذلها المغرب لإيجاد حل سياسي نهائي لمسألة الصحراء المغربية، وأيد اقتراح المغرب بمنح الاستقلال الذاتي لمنطقة الصحراء على نطاق واسع. وأخيرا، يتطلع وفد بلده إلى التعيين الرسمي للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية وإلى خريطة الطريق الجديدة، التي يأمل في أن تعطي الأولوية لمصالح الشعب في منطقة الصحراء، تمشيا مع المبادرات الجارية من أجل التوصل إلى حلول دائمة للنزاع.

٤٣ - **السيدة ماكغواير** (غرينادا): قالت إن غرينادا دعمت العملية السياسية التي أقرها مجلس الأمن والتي تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع في الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب وفد بلدها بمبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في عام ٢٠٠٧، والتي تمثل مقترحا جديا وصادقا من أجل إنهاء النزاع. ورحبت أيضا بالانتخابات الإقليمية والتشريعية التي أجريت في المغرب في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

٤٤ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يثني على التدابير التي اتخذها المغرب من أجل حماية حقوق الإنسان، وعلى تعاونه مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويثني أيضا على الزيارات التقنية التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين في عام ٢٠١٥. ويؤيد وفد بلدها بقوة الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى تعزيز التعاون مع المفوضية، بما في ذلك من خلال تيسير إجراء زيارات أخرى إلى المنطقة، وطلبه المتكرر الداعي إلى النظر في تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف للاجئين.

٤٥ - **السيد ميكونين** (إثيوبيا): قال إن اللجنة بحاجة إلى التعجيل بتنفيذ خطة العمل للعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، أشار إلى ضرورة بذل جهود متجددة لحسم الجمود السياسي وتيسير استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وفي هذا الصدد، سيضطلع المبعوث الخاص الجديد للأمين العام للصحراء الغربية بدور أساسي، ومن المشجع أن الطرفين قد وافقا على تعيين هورست كوهلر في ذلك المنصب.

٤٦ - وأوضح أن إثيوبيا تؤيد باستمرار التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين من شأنه أن يسمح لشعب الصحراء الغربية بتقرير مصيره، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وقد اضطلعت اللجنة بدور هام في تحقيق تلك التطلعات، وتدعم إثيوبيا كل الجهود المبذولة في هذا الصدد.

٤٧ - **السيدة بانيس – روبرتس** (دومينيكا): أعربت عن تأييد دومينيكا التام للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة والرامية إلى تحقيق حل تفاوضي للنزاع الإقليمي يقبل به الطرفان، بمشاركة كاملة من الطرفين والدول المجاورة. وفي هذا الصدد، تؤيد دومينيكا أيضا مبادرة الحكم الذاتي الجدية والصادقة التي قدمها المغرب في عام ٢٠٠٧، بما يتيح لشعب منطقة الصحراء التمتع بكامل حقوقه، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وأعربت عن اعتقادها بأن تسوية النزاع من شأنها أن تعزز الاستقرار والأمن في المنطقة، وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود التي يبذلها المغرب من أجل تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي للتصدي للتحديات الأمنية. ورحبت أيضا بالنموذج الإنمائي الجديد الذي أطلقه المغرب في عام ٢٠١٥، بميزانية قدرها ٧,٧ بليون دولار، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تحسين مستويات معيشة الشعب الصحراوي ودعم تمكينه.

٤٨ - وأضافت أن وفد بلدها يسره أن يلاحظ إجراء انتخابات سلمية وشفافة وديمقراطية في الصحراء في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، مما سمح لشعب الصحراء باختيار ممثليه على الصعيدين المحلي والوطني. وترحب دومينيكا بالإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان في المغرب، بما يشمل تفاعله مع الآليات الدولية لحقوق

الإنسان، والدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

٤٩ - **السيدة تشالنجر** (أنتيغوا وبربودا): قالت إن اللجنة ينبغي أن تتعامل مع كل إقليم على أساس كل حالة على حدة، وينبغي أن تتبع نهجا جديدة وابتكارية على أساس الحلول التوفيقية. وقالت إن وفد بلدها يؤيد مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب في عام ٢٠٠٧، بما يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والتي تشكل جهدا جديا وصادقا يبذله المغرب لحل النزاع الإقليمي. وقالت إن وفد بلدها هنأ المغرب على الانتخابات الإقليمية والتشريعية التي أجريت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ دون وقوع حوادث، ورحب أيضا بتعاون المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ودعوته الدائمة له لزيارة الإقليم.

٥٠ - **السيد خيمينيث** (نيكارغوا): قال إن شعب الصحراء الغربية له الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وأعرب عن تأييد وفد بلده للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم للنزاع وفقا لميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ولقد اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن أكثر من ٤٠ قرارا بشأن الصحراء الغربية، ويجب على اللجنة أن تكفل إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير للشعب الصحراوي. وأضاف قائلا إن أحد أطراف النزاع أعاق لوقت طويل الجهود المبذولة لإجراء استفتاء للشعب الصحراوي. ويدعو وفد بلده إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين جبهة البوليساريو، الممثل المعترف به لشعب الصحراء الغربية، وحكومة المغرب، الذي طلب إليه إنهاء احتلاله للإقليم. وينبغي للجنة أن تذكر الطرفين بمسؤوليتهما المتمثلة في العمل بشكل حاسم للتوصل إلى حل عادل، والسماح للشعب الصحراوي بممارسة حقه غير قابل للتصرف في تقرير المصير.

٥١ - **السيد كوندور** (سانت كيتس ونيفس): قال إن بلده ملتزم بالبحث عن حل عادل ومنصف لمسألة الصحراء الغربية، وإنه يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من دومينيكا وغرينادا وأنتيغوا وبربودا.

٥٢ - **السيدة بيريز** (تيمور-ليشتي): قالت إن شعب الصحراء الغربية له الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وإن وفد بلدها يؤيد تأييدا كاملا جبهة البوليساريو باعتبارها الممثل الشرعي لشعب الصحراء الغربية. وأضافت أن الحل الدائم يجب أن يشمل كلا من جبهة البوليساريو وشعب الصحراء الغربية.

٥٣ - وتؤيد تيمور-ليشتي تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الأمين العام لإيجاد حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية، وأعربت عن أملها في أن يؤدي تعيين المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية إلى تنشيط العملية. وأعربت عن تأييد وفد بلدها أيضا لاستئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة بين جبهة البوليساريو والمغرب، ورحبت بجميع الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل عادل. وتضطلع اللجنة بدور هام في تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في القضاء على الاستعمار، وينبغي لجميع الأطراف أن تضاعف جهودها من أجل تحقيق هذا الهدف خلال السنوات الثلاث الأخيرة من العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتّع بالحكم الذاتي

٥٤ - *بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد بخاري (المراقب عن جبهة البوليساريو) مكانه إلى طاولة اللجنة.*

٥٥ - **السيد بخاري** (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)): قال إن المغرب يحتل الصحراء الغربية منذ عام ١٩٧٥، في انتهاك صارخ لقرارات ومقررات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية. وقد استمر في ارتكاب انتهاكات لا توصف لحقوق الإنسان ضد شعب الصحراء الغربية، وعمد إلى طرد المراقبين والصحفيين من المنطقة المحتلة، متذرعا بشواغل تخص الأمن القومي. ولا يزال أهالي الصحراء الغربية يواجهون التمييز في ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو السماح لهم بممارسة حقهم في تقرير المصير.

٥٦ - وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية أعلنت استقلالها في عام ١٩٧٦، إلا أنها وافقت، في عام ١٩٩١، على إجراء استفتاء على الاستقلال كدليل على استعدادها لإيجاد حل سلمي. ولكن ٢٥ عاما مرت والشعب ما فتئ ينتظر ذلك الاستفتاء. وفي كل عام، يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وأضاف قائلا إن بمقدور الأمم المتحدة تنظيم استفتاء في غضون بضعة أشهر، ولكنها تفتقر إلى الإرادة السياسية. وأدى عدم رد مجلس الأمن على المحاولات المغربية الرامية إلى عرقلة الاستفتاء إلى الإضرار بمصداقية الأمم المتحدة وجعل المغرب يعتقد أن بإمكانه أن يتصرف كما يشاء دونما عقاب.

٥٧ - وفي واقع الأمر، فإن البعثة غدت رهينة لدى السلطة القائمة بالاحتلال. فهي بعثة حفظ السلام الوحيدة، منذ عام ١٩٧٨، التي لا تشتمل ولايتها على حماية حقوق الإنسان، وفي عام ٢٠١٦، طرد المغرب عنصريها المدني والسياسي. ذ ومنذ عام ٢٠١٢، رفض المغرب الدخول في مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو، وأعلن في عام ٢٠١٣ أنه يعتبر المبعوث الشخصي السابق للأمين العام للصحراء الغربية، كريستوفر روس، شخصا غير مرغوب فيه. وفي عام ٢٠١٦، منع المغرب الأمين العام من زيارة المنطقة المحتلة وكاد يتسبب في نشوب مواجهة عسكرية بسبب انتهاكه شروط وقف إطلاق النار من أجل بناء طريق سريع في منطقة محظورة. وقد بذل المغرب كل ما في وسعه لتأخير تعيين المبعوث الشخصي الجديد، ومن ثم تأخير الشروع في المفاوضات.

٥٨ - ومضى يقول إن المغرب انضم، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، من جديد إلى الاتحاد الأفريقي، الذي يعترف دستوره بحدود الدول الأعضاء في تاريخ حصولها على الاستقلال. وبما أن المغرب كان قد حصل على الاستقلال في عام ١٩٥٦، فإنه ينبغي له أن ينسحب من أراضي الدول الأعضاء الأخرى التي يحتلها بصورة غير مشروعة منذ عام ١٩٧٥ من أجل تيسير التوصل إلى حل للنزاع. وكان من الواضح أن المغرب لن يحترم الدستور الذي وقع وصدق عليه، مهددا بذلك وحدة أفريقيا وأمنها. ولم يفوت المغرب أبدا أي فرصة لتقويض الاتحاد الأفريقي على أمل إعاقة تعاونه مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل عادل للنزاع.

٥٩ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة تتخذ في كل عام قرارا يدعو اللجنة إلى مواصلة رصد مسألة الصحراء الغربية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للجنة أن توفد بعثة زائرة وأن تحدد موعدا للدورة الاستثنائية بشأن الصحراء الغربية. كما ينبغي للجنة أن تصدر بيانا بشأن نهب الموارد الطبيعية الصحراوية التي يستغل المغرب عائداتها لتمويل الاحتلال.

٦٠ - وتابع قائلا إن هذا النزاع الشديد الحساسية شهد ١٦ عاما من الحرب وتسبب في انعدام الأمن وعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل من أجل وضع حد للظلم الذي يتعرض له شعب يعيش تحت الاحتلال غير الشرعي في القرن الحادي والعشرين، والذي يُجبر على العيش تحت القمع في المنطقة المحتلة أو في المنفى. وينبغي للمغرب أن يحضر المفاوضات المقبلة بروح من التعاون الصادق، بدون أجندات خفية أو تكتيكات تعويقية، من أجل إيجاد حل عادل ودائم يعيد الاستقرار والأمن إلى المنطقة.

٦١ - *انسحب السيد بخاري.*

٦٢ - **السيدة ماكغواير** (غرينادا): قالت إن السيد بخاري تكلم، وفقا للممارسة الطويلة الأمد للجنة وعلى النحو المسجل في تقاريرها وفي المحاضر الرسمية للجمعية العامة، بصفته ممثلا لجبهة البوليساريو وليس بصفته ممثلا للصحراء الغربية. وأضافت أنه في حين أشار قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٤، الذي اعتمد في عام ١٩٧٩، إلى جبهة البوليساريو بعبارة ''ممثل شعب الصحراء الغربية''، فإن من الواضح من سجلات الجمعية العامة أن القصد من هذه التسمية لم يكن تأييد الجمعية العامة لجبهة البوليساريو بوصفها الممثل الوحيد الشرعي لشعب الصحراء الغربية. والواقع أن تلك اللغة الدقيقة قد حذفت من القرار النهائي قبل اعتماده. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حذفت أداة التعريف من عبارة ''ممثل'' في قرار الجمعية العامة ١٩/٣٥، المعتمد في عام ١٩٨٠.

٦٣ - **السيدة تشالنجر** (أنتيغوا وبربودا): قالت إن جبهة البوليساريو لا تمثل شعب الصحراء الغربية وإن وفد بلدها يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة غرينادا.

٦٤ - **السيد بواه - كامون** (كوت ديفوار): قال إن وفد بلده يعارض بشدة مشاركة ممثل جبهة البوليساريو بوصفها ممثلا لمنطقة الصحراء.

٦٥ - **السيد كوروما** (سيراليون): قال إنه يتعين التعامل مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أساس كل حالة على حدة، مع ضرورة تصرف اللجنة بإنصاف وأن يُنظر إليها على أنها تعمل بنزاهة من أجل حماية مصداقيتها. وقال إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما عمل الأمين العام ومجلس الأمن الرامي إلى إيجاد حل سياسي دائم ومستدام لمسألة الصحراء الغربية.

٦٦ - **الرئيس**: قال إنه سيتقيد، خلال فترة رئاسته، بقراري الجمعية العامة ٣٧/٣٤ و ١٩/٣٥ اللذين أشارا إلى جبهة البوليساريو بصفتها ممثلا لشعب الصحراء الغربية. وقال إن أي شخص يرغب في تغيير هذين القرارين، فسيتعين عليه أن يفعل ذلك في الجمعية العامة.

٦٧ - **السيد سامورا ريباس** (المراقب عن السلفادور): قال إن المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو يجب أن تستأنف دون

إبطاء يهدف توصل الأطراف إلى حل سلمي وعادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تمكن عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي الأطراف من بدء المفاوضات على أساس القانون التأسيسي لدستور الاتحاد الأفريقي الذي التزموا به. وقال إن المادة ٤ (ب) التي تدعو إلى احترام الحدود القائمة وقت الحصول على الاستقلال، تمثل عنصرا أساسيا لتحقيق السلام في أفريقيا وفي العالم، إذ أنها كفلت السلام فيما بين الدول المستعمَرة لدى حصولها على الاستقلال، وأوضحت أنه لا يمكن لأي دولة أفريقية الاستيلاء على أرض دولة أفريقية أخرى في المستقبل. ومن شأن مراعاة هذا المبدأ أن يوفر للطرفين قاعدة متينة لإجراء مفاوضات مثمرة وعادلة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٦٨ - **السيد هويسب** (المراقب عن ناميبيا): قال إن ناميبيا تولي أهمية كبيرة لدور الأمم المتحدة في حل النزاعات بالوسائل السلمية، وتشيد بمجلس الأمن لتركيزه على تيسير الحلول المقبولة دوليا لتعزيز السلم والأمن في العالم. وأضاف أن استمرار إنكار حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ويقوض سلطة ومصداقية الجمعية العامة. وقال إن وفد بلده يرحب بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ويدعو إلى التقيد التام باتفاقات وقف إطلاق النار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات المتعلقة بإجراء استفتاء، حتى يتم التوصل إلى حل نهائي لمسألة الصحراء الغربية في المستقبل القريب. وقال أيضا إنه بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمين العام أن يعجل بتعيين مبعوثه الشخصي للصحراء الغربية.

٦٩ - **السيد باولينو** (المراقب عن أوروغواي): قال إنه يتعين استئناف المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو دون تأخير وبحسن نية بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتمكن المبعوث الشخصي القادم للأمين العام للصحراء الغربية من الشروع في العمل فورا، وشجع كلا الطرفين على التعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ التدابير الرامية إلى كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين.

٧٠ - وأعرب عن قلق أوروغواي إزاء طرد المغرب العنصر المدني للبعثة وكذلك إزاء التوتر الذي تسبب فيه هذا البلد في منطقة الكركرات. ولذلك فإن وفد بلده يهنئ كلا من جبهة البوليساريو والمغرب على الانسحاب من تلك المنطقة.

٧١ - وقال إن بإمكان المنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور هام في إيجاد حلول سلمية للنزاع. ولذلك فإن أوروغواي تشجع الاتحاد الأفريقي على الإسهام على نحو بناء في الجمع بين الطرفين. وأخيرا، قال إنه ينبغي إيفاد بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية في الأشهر المقبلة.

٧٢ - **السيدة يونغ** (المراقبة عن بليز): قالت إن الصحراء الغربية كانت إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٦٣، وفي عام ١٩٧٥ أكدت محكمة العدل الدولية الحق القانوني للشعب الصحراوي في تقرير المصير ولم تجد أي علاقات سيادة بين الصحراء الغربية وأيٍ من المغرب أو موريتانيا. وأضافت قائلة، إنه يجب أن يُسمح للشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير المصير بطريقة حرة وديمقراطية. وقالت إن جبهة البوليساريو هي ممثل شعب الصحراء الغربية، وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٧/٣٤ و ١٩/٣٥، وأن إغفال أداة التعريف في القرار ١٩/٣٥ لا يغير هذه الحقيقة.

٧٣ - وأضافت أنه ينبغي للجنة، في غضون ثلاثة أشهر، أن تعقد الدورة الاستثنائية بشأن الصحراء الغربية وأن تقوم بزيارة رسمية إلى الأراضي المحتلة والمنطقة المحررة ومخيمات اللاجئين في جنوب غرب الجزائر. وعلاوة على ذلك، ينبغي لها أن توصي باعتماد قرار في اللجنة الرابعة لتحديد موعد لإجراء استفتاء يكفل للشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير المصير. ويتعين على اللجنة أيضا أن تسلم بقرار محكمة العدل الدولية الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الصادر عن الاتحاد الأوروبي والذي ينص على ألا سيادة للمغرب على الصحراء الغربية ولا على مواردها الطبيعية.

٧٤ - **السيد كاديوتمبي** (المراقب عن زمبابوي): قال إن الصحراء الغربية مدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٦٣ ولا يزال شعبها خاضعا للاحتلال الأجنبي ويتعرض للفقر المدقع في بلده. وقال إن مخيمات اللاجئين تضم ما يقدر ب ١٦٥ ألف مواطن صحراوي، بما في ذلك العديد من اللاجئين الأصليين الذين فروا من القوات المغربية في عام ١٩٧٥. وأضاف أن هؤلاء اللاجئين يتطلعون إلى المجتمع الدولي من أجل الحصول على المساعدة في العودة إلى بلدهم، حيث يستطيعون ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

٧٥ - وأضاف أنه على الرغم من إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في عام ١٩٩١، فإن الاستفتاء لم يتم واستمرت السلطة القائمة بالاحتلال في إعاقة جميع مبادرات المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. وأعرب عن تأييد وفد بلده لتمديد ولاية تلك البعثة وحث الطرفين على استئناف مفاوضات صادقة وحرة وذات مصداقية تحت رعاية الأمين العام والاتحاد الأفريقي دون شروط مسبقة. وأخيرا، قال إنه ينبغي للجنة أن توفد بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية.

٧٦ - **السيد سوماه** (المراقب عن غينيا): قال إن وفد بلده يقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل استئناف مفاوضات تشمل جميع الأطراف، بما فيها الدول المجاورة، من أجل التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض يقبله الطرفان لمسألة الصحراء الغربية. وقد شجع على مواصلة المشاورات بغية التوصل إلى اتفاق قائم على الواقعية والتوفيق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأضاف بأن التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنهما أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

٧٧ - وقال إن المغرب قد اضطلع بإصلاحات مؤسسية واقتصادية هامة، بما في ذلك تعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ وإطلاق خطة تنمية تبلغ قيمتها ٨ بلايين دولار؛ وإجراء انتخابات محلية وتشريعية انتخب فيها ممثلو الصحراء الغربية من خلال عملية ديمقراطية حرة وشفافة أشرف عليها مراقبون وطنيون ودوليون. وأضاف أن غينيا تؤيد مبادئ تقرير المصير والحلول السياسية للنزاع عن الطريق التفاوض، ولذلك فإنها تؤيد مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٧.

٧٨ - *تولت رئاسة الجلسة السيدة رودريغيز أبسكال (كوبا)، نائبة الرئيس.*

٧٩ - **السيدة نغيما ندونغ** (المراقبة عن الكونغو): قالت إن العملية السياسية الجارية في الصحراء الغربية برعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي ضرورية، وتوفر مبادرة الحكم الذاتي المغربية إطارا مثاليا للتوصل إلى حل توافقي مقبول لدى جميع الأطراف. وتلتزم هذه المبادرة بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحق الشعوب في تقرير المصير.

٨٠ - وقالت إن من شأن تعزيز التعاون بين دول المنطقة، ولا سيما الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، أن يساعد على تعزيز التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، والذي شمل مشاركة شعب الصحراء الغربية في الانتخابات المحلية والتشريعية في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وأثنى وفد بلدها على الجهود التي تبذلها السلطات المغربية لتعزيز التنمية الاقتصادية وكفالة حماية حقوق الإنسان.

٨١ - *استأنف الرئاسة السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية).*

٨٢ - **السيد هلال** (المراقب عن المغرب): قال إنه لا يمكن لشخص أن يدخل إلى الغرفة ويُسمح له بالكلام دون أن يطلب هو الإدلاء ببيان أو يطلب منه ذلك إلا في اللجنة الخاصة. وقد حدث ذلك في عام ٢٠١٦ ومرة أخرى في هذه الجلسة. وقد وقعت هاتان الحالتان تحت رئاسة الرئيس الحالي، وهما تمثلان انتهاكا صارخا للنظام الداخلي، إذ أن الشخص الذي تكلم باسم الصحراء المغربية لم يتقدم بطلب للاستماع إليه. وبما أن جبهة البوليساريو قد شرعت في الإدلاء ببيانات في اللجنة الرابعة، فقد طلب المتكلم أن يتكلم، وأحيل الطلب إلى الدول الأعضاء، واتخذت اللجنة الخاصة قرارا بشأن الطلب، ثم سمح للمتكلم بمخاطبة اللجنة. ولم تكن المسألة هي ما إذا كان الشخص يمثل شعب الصحراء؛ بل المسألة هي عدم احترام النظام الداخلي. ولا يمكن لأحد أن يخاطب اللجنة الخاصة دون تقديم طلب رسمي ودون إتاحة الفرصة للجنة للنظر في الطلب، كما هو الحال بالنسبة لجميع الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٨٣ - ومنذ أن تولى الرئيس الرئاسة، تجردت اللجنة الخاصة من الأمانة وفقدت مصداقيتها، واستندت قراراتها إلى اعتبارات السياسة والمذاهب.

٨٤ - **الرئيس:** قال إنه يمكن لممثل المغرب أن يواصل الإدلاء ببيانه لكن دون إهانات.

٨٥ - **السيد هلال** (المراقب عن المغرب): قال إنه لم يُتخذ أي قرار للسماح لهذا الشخص بالإدلاء ببيان، وقد بذل الرئيس كل ما في وسعه لحظر اثنين من مقدمي الالتماسات الشرعيين من مخاطبة اللجنة في الجلسة السابقة، وهو ما مثل عرقلة أخرى للقواعد والإجراءات. وقال إن الأمانة العامة، بسماحها بذلك، متواطئة في العمل ضد اللجنة. وقال إن مسألة إدلاء ذلك الشخص ببيانات

أمام اللجنة لم تصبح مشكلة إلا منذ عام ٢٠١٦، وهي الفترة التي شهدت رغبة في خدمة أجندة محددة واستخفافا بتقاليد اللجنة فيما يخص توافق الآراء. وأضاف أن مستقبل اللجنة ومصداقيتها واحترامها عرضة للخطر.

٨٦ - وأضاف قائلا إن التزام المغرب بالقضاء على الاستعمار موثق توثيقا جيدا. فقد كان من رعاة القرار المنشئ للجنة في عام ١٩٦١ واستضاف أول اجتماع لها في الخارج. ففي عام ١٩٥٦، بدأ المغرب في استعادة سلامته الإقليمية من خلال اتفاقات دولية تم التفاوض بشأنها مع فرنسا وإسبانيا كدولتين استعماريتين. وبموجب اتفاق مدريد، اكتملت عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، وبإيعاز من المغرب أضيفت الصحراء الغربية إلى قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ١٩٦٣. وأضاف أن لهذا السبب، دعت قرارات الجمعية العامة إلى إجراء مفاوضات بين المغرب وإسبانيا. ولم يكن لجبهة البوليساريو وجود حتى عام ١٩٧٣، عندما أُنشئت لمعارضة حق المغرب المشروع في السلامة الإقليمية. وقال إنه كان من الواضح أن الصحراء مغربية وأن المسألة ينبغي ألا تدرج بعد ذلك في جدول أعمال الأمم المتحدة.

٨٧ - ومضى قائلا إن المغرب يشارك، منذ عام ١٩٧١، بحسن نية في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي نهائي للنزاع. ومنذ عام ٢٠٠٤، فإن مجلس الأمن لا يدعو إلا لمجرد التوصل إلى حل سياسي يقبله الطرفان. واستجابة لهذا النداء، قدم المغرب في عام ٢٠٠٧ مبادرة للتفاوض بشأن نظام حكم ذاتي لمنطقة الصحراء الكبرى كحل توفيقي يمتثل امتثالا تاما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة وحق تقرير المصير. وأضاف أن هذا الاقتراح يشكل، منذ عام ٢٠٠٧، أساسا للعملية السياسية الجارية، إذ تخلى مجلس الأمن عن جميع الإشارات إلى الاستفتاء وأثنى على المبادرة المغربية. وعلى النقيض من حسن النية التي أبداها المغرب، استمرت الأطراف الأخرى في عرقلة المفاوضات عبر محاولات لإحياء خطة اعتبرها مجلس الأمن غير قابلة للتطبيق.

٨٨ - وتابع قائلا إن المفاوضات القائمة على الواقعية وروح التوافق هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي للنزاع الإقليمي يقبله الطرفان، إلى جانب ضرورة مساهمة الدول المجاورة في العملية السياسية. وقد رحب قرار مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧) بالجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب لدفع العملية إلى الأمام، وتعاونه مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وكرر أيضا طلب المجلس بتسجيل اللاجئين في مخيمات اللاجئين في تندوف. وقال إن ذلك يمثل التزاما قانونيا من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤولية لا تسقط بالتقادم بالنسبة للبلد المضيف، الذي يجب على الأمم المتحدة أن تضغط عليه من أجل تسجيل اللاجئين وإجراء تعداد لهم. وبالإضافة إلى ما يعانيه سكان المخيمات من انتهاكات لحقوق الإنسان، فقد حرموا من المعونة الإنسانية التي أرسلها إليهم المجتمع الدولي، إلى جانب ما جرى من تحويل لأموال المعونة الإنسانية بطريقة غير مشروعة لصالح قادة جبهة البوليساريو.

٨٩ - واسترسل قائلا إن المغرب أجرى انتخابات محلية وتشريعية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، على التوالي، دون وقوع حوادث، وكان الإقبال القوي دليلا على ثقة الشعب الصحراوي في المؤسسات السياسية وفي العملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حشد النموذج الجديد للتنمية في الصحراء المغربية، الذي بدأ في عام ٢٠١٥، ما يقرب من ٨ بلايين دولار لتعزيز حقوق الإنسان الأساسية. وأضاف أن المغرب ملتزم التزاما راسخا بالعملية السياسية التي يقودها مجلس الأمن تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة واللجنة الخاصة، أن تحترم ولاية مجلس الأمن وأحكام الميثاق، ولا سيما المادة ١٢ منه.

٩٠ - **الرئيس:** قال إن من المؤسف وجود بعض التناقضات في البيان الذي أدلى به ممثل المغرب. فقد أرسل ممثل جبهة البوليساريو في الواقع طلبا مؤرخا ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ للإدلاء ببيان أمام اللجنة الخاصة بشأن مسألة الصحراء الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، وُجهت الدعوة إلى ممثل جبهة البوليساريو أيضا ليتكلم في الماضي أثناء رئاسة إكوادور. وقال إن ممثل المغرب يناقش الصحراء المغربية في حين أن بند جدول الأعمال يشير إلى الصحراء الغربية، ولذلك ربما كان النقاش يخص مسألتين مختلفتين. وأضاف أن المجتمع الدولي قد اعترف بالاستفتاء بوصفه حلا للنزاع، وليس بمبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب، وهذا هو سبب إدراج لفظة ''الاستفتاء'' في اسم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ولا يمكن للجنة أن تعترف بأي انتخابات في إقليم محتل لم تصادق عليها الأمم المتحدة. وتعمل اللجنة في إطار الجمعية العامة، وليس مجلس الأمن، ولذلك فهي وفية لولايتها.

٩١ - **السيد دياللو** (المراقب عن السنغال): قال إن هناك حاجة إلى اتباع نهج جديد إزاء مسألة الصحراء الغربية، لا سيما بالنظر إلى مبادرة الحكم الذاتي المغربية المقترحة التي تشكل أساس العملية السياسية الراهنة. وتمثل المبادرة تعبيرا عن الجهود الجادة والصادقة التي يبذلها المغرب من أجل حل النزاع عن طريق المفاوضات بين الطرفين، وإطارا مناسبا يمكن من خلاله التوصل إلى نتيجة إيجابية ونهائية تقوم على التسوية. وأضاف أن دول الجوار قد شُجعت على المساهمة في العملية السياسية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧)، لأن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي سيسهم في إنهاء النزاعات في المنطقة.

٩٢ - وأضاف قائلا إن السنغال تعيد تأكيد دعمها للأمين العام ومبعوثه الشخصي وللعملية السياسية الجارية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع مقبول للطرفين، على نحو ما أوصى به ١٢ من قرارات مجلس الأمن التي يعود تاريخها إلى عام ٢٠٠٧. وأشار إلى أن حكومة المغرب سجلت تقدما لا يمكن إنكاره في مجال تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

٩٣ - **السيد نتسوان** (المراقب عن جنوب أفريقيا): قال إن إنهاء استعمار الصحراء الغربية يجب أن يتم دون إبطاء، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويجب أيضا أن يتعاون الأمين العام والمبعوثون الذين يعينهم الاتحاد الأفريقي تعاونا وثيقا عند القيام ببعثات إلى الصحراء الغربية. وأضاف قائلا إن جنوب أفريقيا تكرر التأكيد على دعمها المتواصل لشعب الصحراء الغربية والتضامن معه من أجل نيل حقه في تقرير المصير.

٩٤ - **السيد بوقدوم** (المراقب عن الجزائر): أعرب عن تعازي وفد بلده لوفد نيكاراغوا على فقدان ميغيل دسكوتو، الرئيس السابق للجمعية العامة.

انتهت المناقشة التي يغطيها هذا المحضر الموجز الساعة ١٨:٢٠.